

الأشخاص النازحون داخلياً من الشيشان في الاتحاد الروسي

نادين فاليسكي

iDMC internal displacement monitoring centre

من الشيشان ممن يعيشون خارج شمال القوقاز يواجهون مصاعب عديدة في محاولتهم الاستقرار في أماكن إقامتهم الحالية. هناك حاجة لجهود أكبر ومنسق لحل المشاكل المتبقية أمام هؤلاء الأشخاص النازحين داخلياً ومواصلة العملية التي سيتمكنون من خلالها من الاستمتاع بنفس الظروف التي يتمتع بها بقية إخوانهم المواطنين.

نادين فاليسكي (nadine.walicki@nrc.ch) هي محللة قطرية بمركز رصد النزوح الداخلي. ويستند تقرير «المكابدة من أجل الاندماج: أشخاص نازحون من الشيشان يعيشون في مناطق أخرى من الاتحاد الروسي» على زيارة لمركز رصد النزوح الداخلي للاتحاد الروسي في مارس ٢٠٠٨، ويمكن مطالعته على الرابط: www.internal-displacement.org/countries/russianfederation.

ما يزال النازحون من الشيشان يعانون من صعوبات جمة في محاولاتهم للاندماج خارج شمال القوقاز برغم كونهم مواطنين في الاتحاد الروسي.

الممتلكات. لقد فقد الأشخاص النازحون داخلياً الذين حصلوا على هذا التعويض وضعيتهم كمهاجرين مقسرين ومن ثم وجب عليهم مغادرة المساكن الحكومية. من جهة أخرى، فقد أصبحت التعويضات عن الممتلكات وبشكل متزايد غير كافية لتمكينهم من شراء مساكن بديلة، وأثبت برنامج الإسكان الفيدرالي الجديد أنه لا يعتمد عليه في توفير المسكن الدائم للأشخاص النازحين داخلياً بسبب الافتقار إلى الأموال وبطء التنفيذ. يجب تخصيص أموال إضافية للبرنامج ويجب تضمين الأشخاص النازحين داخلياً الذين لا يزالون بحاجة إلى السكن الملائم بصرف النظر عما إذا كانت لديهم وضعية المهاجر المقسر أو قد حصلوا على تعويض ممتلكات أم لا.

التمييز

يلقى الأشخاص النازحون داخلياً من الأصول الشيشانية معاملة مختلفة عن المعاملة التي يلقاها آخرون أثناء التقدم بطلب للحصول على وثائق جديدة أو تجديد أخرى قديمة وقد يواجهون صعوبات خاصة أخرى على خلفية أصولهم العرقية. لقد تم إجبارهم أكثر من مرة على الانتقال من مسكنهم لأن أصحاب الأملاك لا يريدون التأجير لهم لفترات ممتدة من الزمن أو تسجيلهم بصفة مقيمين في المنزل. ويدعي البعض أنهم قد حرّموا من العمل لأنهم كانوا من أصول شيشانية. وكثيراً ما تفحصت الشرطة جوازات سفر رجال من أصول شيشانية، والذين اضطروا غالباً لدفع الرشاوى بما أنهم لا يملكون الوثائق المطلوبة. وهذا يقلص من قدرتهم على الحركة بحرية في منطقة إقامتهم وحول البلاد.

كما أفاد بعض النازحين داخلياً من غير الأصول الشيشانية بتعرضهم لمعاملة تمييزية لدى التقدم بطلبات الحصول على عمل واستئجار شقق كنتيجة لتسجيل الشيشان باعتبارها منطقة منشأهم في جواز سفرهم الداخلي.

لقد بذلت الحكومات الفيدرالية والإقليمية في روسيا جهوداً لتحسين حياة الأشخاص النازحين داخلياً الذين يعيشون في شمال القوقاز وما وراءه. وتتضمن هذه الجهود تعويضات عن فقدان أو تدمير الممتلكات والحقوق والمميزات المرتبطة بوضعية المهاجر المقسر. لكن وبصرف النظر عن هذه الجهود، فلا يزال النازحون

لقد عاد حوالي ٥٧ ألف شخص نازح داخلياً للشيشان برغم الوضع الأمني غير المستقر، بينما يبقى ٧٠ ألفاً آخرين موزعين بين مناطق شمال القوقاز، ويعيش عدد غير معلوم من الأشخاص النازحين داخلياً من الشيشان في أنحاء متفرقة من روسيا.

قام مركز رصد النزوح الداخلي بزيارة للاتحاد الروسي في ربيع عام ٢٠٠٨ والتقى بأشخاص نازحين داخلياً من الشيشان من خلفيات عرقية مختلفة في سبعة مواطن خارج شمال القوقاز. وبصرف النظر عن خلفيتهم العرقية، لا يبدي هؤلاء الأشخاص النازحون داخلياً رغبة في العودة للشيشان لأنهم يعتقدون أن أمنهم المادي هناك قد يكون معرضاً للخطر. ومع ذلك فهم يعانون من مصاعب عديدة في محاولتهم الاستقرار خارج شمال القوقاز.

مصاعب تأمين الوثائق

إن أغلب الأشخاص النازحين داخلياً يفتقرون إلى الوثائق الضرورية لكي يحيا حياة طبيعية، ويكابدون لتمديد أو إعادة الحصول على وضعيتهم كمهاجرين مقسرين والقيام بتسجيل الإقامة وجوازات السفر الداخلية والوثائق الضرورية للحصول على ما يستحقونه من إعانات. إن السببان الرئيسيان لهذا الوضع هما أن وثائقهم الأصلية دمرت أثناء القتال وأن معايير تمديد العمل بوضعية المهاجر المقسر يتم تفسيرها بشكل ضيق للغاية. فبدون هذه الوثائق، يمنع على الأشخاص النازحين داخلياً التقدم لشغل الوظائف والحصول على الخدمات ومميزات مثل الإسكان الشعبي الذي توفره الدولة والرعاية الطبية المجانية والمعاش الكامل. لذا يجب تسهيل عملية إصدار وثائق للأشخاص النازحين داخلياً بدون فرض شروط غير معقولة لا يمكنهم الوفاء بها بالنظر إلى اضطرابهم للنزوح. ويجب أيضاً توفر الإجراءات لضمان قيام المسؤولين بإصدار وثائق للأشخاص النازحين داخلياً بشكل قانوني وطبقاً لمجموعة من اللوائح وبدون تمييز.

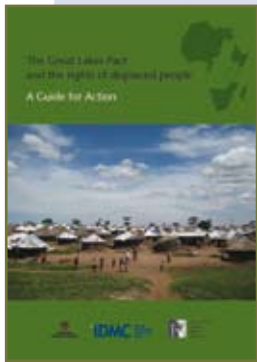
الافتقار إلى المساكن الملائمة

لا يزال الأشخاص النازحون داخلياً بدون حلول سكنية ناجعة برغم برنامج الحكومة للإسكان والتعويض عن

ميثاق البحيرات الكبرى

في ٢١ يونيو/حزيران ٢٠٠٨ دخل ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى حيز التنفيذ بعد أن صدقت عليه بوروندي، وجمهورية إفريقيا الوسطى، والكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا، ورواندا، وتنزانيا، وأوغندا.

وقد أصدر مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) والمبادرة الدولية لحقوق اللاجئين (IRRI) دليلًا إرشاديًا لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية حتى يستخدمون الميثاق من أجل تعزيز حقوق النازحين في منطقة البحيرات الكبرى. ويركز هذا الدليل على ثلاثة من بروتوكولات الميثاق الأكثر صلة بشؤون اللاجئين والنازحين داخلياً.



وهذا الدليل متوفر على الإنترنت باللغة الإنجليزية والفرنسية على الموقع:

www.internal-displacement.org/greatlakes.